HSBA

تقرير السودان

التقييم الأساسي للأمن الإنساني

مسح الأسلحة الصغيرة

العدد ٧ تموز ٢٠٠٧

الأسلحة والنفط ودارفور السلاح

تطور العلاقات بين الصين والسودان

بعثت الصين، في مطلع أبريل/نيسان ٢٠٠٧، بمساعد وزير خارجيتها تشاي جون إلى السودان لمناقشة موافقة الخرطوم على دعم عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور، وهو أمر كان قد رفضه الرئيس السوداني عمر البشير لوقت طويل[١]. كان ذلك عرضاً مباشراً وغير معهود من بكين التي دافعت بثبات عن سيادة شريكتها الإفريقية في التبادل التجاري. وبعد الزيارة بوقت قصير، انقلب موقف الخرطوم المتصلب السابق وقبلت بـ«حزمة الدعم الثقيل» المتكونة من أكثر من ٣٠٠٠ جندي تابع للأمم المتحدة ونشرهم في اقليم دارفور. ومع أن الاجتماع تمّ خلف أبواب موصدة، إلا أن الضغوط الصينية لعبت، كما يرجح، دوراً مهماً في دفع الرئيس إلى تغييره رأيه.

ثمة إقرار واسع النطاق بأن دور الصين في السودان يتمتع ببالغ الأهمية في تطور الخرطوم الاقتصادي وفي علاقاتها الدولية وكذلك في آفاق إيجاد حل سلمي للنزاع الدائر في دارفور. فمثلما يرى الكثير من المعلقين الغربيين، فإن عنوان اهتمام الصين بالسودان مرادف لـ«الأسلحة والنفط». لكن بينما أنه من الواضح أن الصين هي مصدر أساسي للسلاح للسودان ومستورد للنفط السوداني معاً، فإن جوانب كثيرة من هذه العلاقة تبقى غامضة[٢]. كما أنه من الواضح أن بكين تحظى بنفوذ كبير في الخرطوم قد تكون له قيمة استراتيجية في المساعي الرامية لإحلال السلام والأمن في دارفور. فالصين، كما تبدو، مستعدة الآن أكثر من أي وقت مضى لاستخدام نفوذها في ابقاء الخرطوم على الخط. مع ذلك، فإن سياسة بكين الرسمية ما زالت تقوم على عدم التدخل. ومما لا شك فيه، إن تحرك الصين هذا هو نتاج اعتبارات اقتصادية وسياسية معقدة – داخلية وعالمية على نحو متزايد.

هذا العدد من التقرير يقوم بمسح المعلومات المتوفرة في الحقل العام عن العلاقات الصينية – السودانية مع إيلاء اهتمام خاص بتجارة الأسلحة والاقتصاد النفطي والنزاع في دارفور. وعلى الرغم من أن التركيز الأساسي سيكون على العلاقات المعاصرة، إلا أن نظرة تاريخية للأواصر السياسية والاقتصادية والدفاعية بين البلدين ستقدم لنا تقييماً أكثر عمقاً للقوى المحركة حالياً. إن إدراك عما يمكن أن ينجم عن هذه «العلاقة الخاصة» من إمكانيات وقيود قد يحسن من قدرة المجتمع الدولي على معرفة المداخل والإفادة منها في التوسط مع الخرطوم.

الخلفية

حافظت الصين على علاقات طويلة وإيجابية، نسبياً، مع السودان المستقل، إذ أصبح في العام ١٩٥٩، الدولة الأفريقية الرابعة التي تعترف بجمهورية الصين الشعبية. إن دعم بكين لرئيس الوزراء جعفر النميري في قمعه للمحاولة الانقلابية الشيوعية العام ١٩٧١ أرسى لفترة معينة بذور علاقة متينة في السبعينات. وبالضد مما بدر من الاتحاد السوفيتي من أفعال ذات طابع مبهم إزاء المحاولة الانقلابية، عرضت الصين على السودان المساعدة في تدريب القوات المسلحة السودانية ومدها بمعدات عسكرية منها، بحسب ما تردد آنذاك، ثماني مقاتلات من طراز ميغ – ١٧ وعشر دبابات حديثة العام ١٩٧٢[٣]. انتفع السودان خلال هذه الفترة من منح اقتصادية صينية من غير فوائد أو ذات فوائد ميسرة ومساعدة تقنية. كما قامت الصين بجملة من المشروعات عقب اتفاقية أديس أبابا العام ١٩٧٢ التي أنهت أول حرب أهلية سودانية.

أصاب العلاقات الصينية – السودانية البرود، كما يبدو، لفترة وجيزة إثر انقلاب الجبهة الإسلامية القومية (NIF) العام ١٩٨٩ الذي أدين على نطاق واسع. لكن في أعقاب العزلة التي فرضها المجتمع الدولي على جمهورية الصين الشعبية لقمعها العنيف لاحتجاجات الطلاب في العام ذاته، استأنفت بكين توريد كميات محدودة من الأسلحة. وشهدت الأعمال التجارية الصينية في السودان نمواً على مدى السنوات القليلة التالية. وفي العام ١٩٩٤ دعت حكومة السودان (GoS) الصين للاشتراك في تطوير القطاع النفطي، وقامت الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) بإجراء مسح أولي[٤]. وتمخضت زيارة الرئيس البشير إلى بكين في أواخر ١٩٩٥ عن اتفاقية لتقديم قروض ميسرة بفوائد منخفضة إلى السودان، ثم أعقبتها اتفاقية لتمويل التطور النفطي. وبدأت الشركة الوطنية الصينية للبترول، من ثم، بتشغيل أعمالها في مربع ٦ (المماس لولايتي كردفان وجنوب دارفور)، وفي أواخر ١٩٩٦ حلت شركات نفط أخرى أيضاً.

> ثمة إقرار واسع النطاق بأن دور الصين في السودان يتمتع بأهمية بالغة في التطور الاقتصادي للخرطوم وفي علاقاتها الدولية وكذلك في أفاق إيجاد حل سلمي للنزاع الدائر في دارفور.

ممثل الصين الخص للشئون الإفريقية ليو قويجين يصافح التجار المحليين في الفاشر, شمالي دارفور, مايو ٢٠٠٧ , © صورة أي بي / شينخوا.

استثمار في قطاع النفط والإنتاج

ثمة عاملان اثنان سهلا التوسع الاقتصادي الصيني في السودان في تسعينات القرن الماضي، أولهما العزلة التي فرضها المجتمع الدولي على الخرطوم نتيجةً لرعايتها الإرهاب، ونتيجةً، وإن بدرجة أقل، التكتيكات التي مارستها في الحرب الأهلية الجنوبية (١٩٨٣ – ٢٠٠٥). إن المساعي التي قادتها الولايات المتحدة لاحتواء الدور السوداني في إشاعة عدم الاستقرار في الإقليم ولمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، أضعفت خيارات الخرطوم في الحصول على مساعدة مهمة لتطوير قطاعها النفطي[٥]. ثانيهما، استراتيجية بكين المتمثلة في دخول الأسواق النفطية التي يهيمن عليها الغرب عبر إيجاد فرص غير مستغلة.

كما اعتبرت الخرطوم بكين شريكاً سياسياً واقتصادياً جذاباً. فالعلاقة بينهما تعود بالمنفعة على الطرفين: لقد قام السودان بقطع خطوات سريعة في تطوير الصناعة النفطية وكسبت الصين بذلك مواضع اختبار مهمة للتطور التقني لشركاتها النفطية المملوكة والتي تتسم بتأخرها التقني عن شركات النفط العالمية الكبرى. كما غدا السودان بالنسبة للصين نقطة عبور إلى أسواق إفريقيا النفطية ومرقاة لطموحاتها في النمو في حقل الصناعة النفطية العالمية. لقد تصدر السودان لفترة قصيرة قائمة الدول الأفريقية التي تورد النفط إلى الصين، إذ أمدها بـ٤٠ في المئة من اجمالي ما تستورده الصين من النفط الأفريقي للعام ٢٠٠٢ أو ٩ في المائة من صادراتها النفطية اجمالاً، وتناقص هذا بعد ذلك ولا سيما بعد إن طفق تصدير النفط الأنغولي إلى الصين يزداد[٦].

وحالياً تستحوذ الشركات الصينية على حصص كبيرة في أهم اتحادين نفطيين (كونستوريوم) في السودان، فالشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) تساهم بـ٤٠ في المائة في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) التي تأسست العام ١٩٩٧ لتطوير مربعات ١ و٢ و٤ [٧]. كما أنها تملك ٤١ في المائة من شركة بتروادر لعمليات البترول (PDOC) التي تأسست في أكتوبر/تشرين الأول العام ٢٠٠١ لتطوير مربعي٣ و٧. وتملك شركة صينية أخرى كبرى، وهي مجموعة SINOPEC، ٦ في المائة من شركة بتروادر[٨]. وتحوز الشركة الوطنية الصينية مربع ٦ كله تقريباً (٩٥ في المائة) و٣٥ في المائة من شركة البحر الأحمر لعمليات البترول (RSPOC) التي تسيطر على مربع ١٥ البحري جزئياً (أنظر شكل ١). كما وقعت الشركة الوطنية الصينية للبترول، في يونيو/حزيران العام ٢٠٠٧، اتفاقية شراكة في الإنتاج مع حكومة السودان (GoS) لاستكشاف مربع ١٣ البحري.

> غدا السودان بالنسبة للصين نقطة عبور إلى سوق أفريقيا النفطي ومرقاة لطموحاتها في النمو في حقل الصناعة النفطية العالمية .

المصالح الصينيه
في عمليات النفط السودانيه

شكل ١

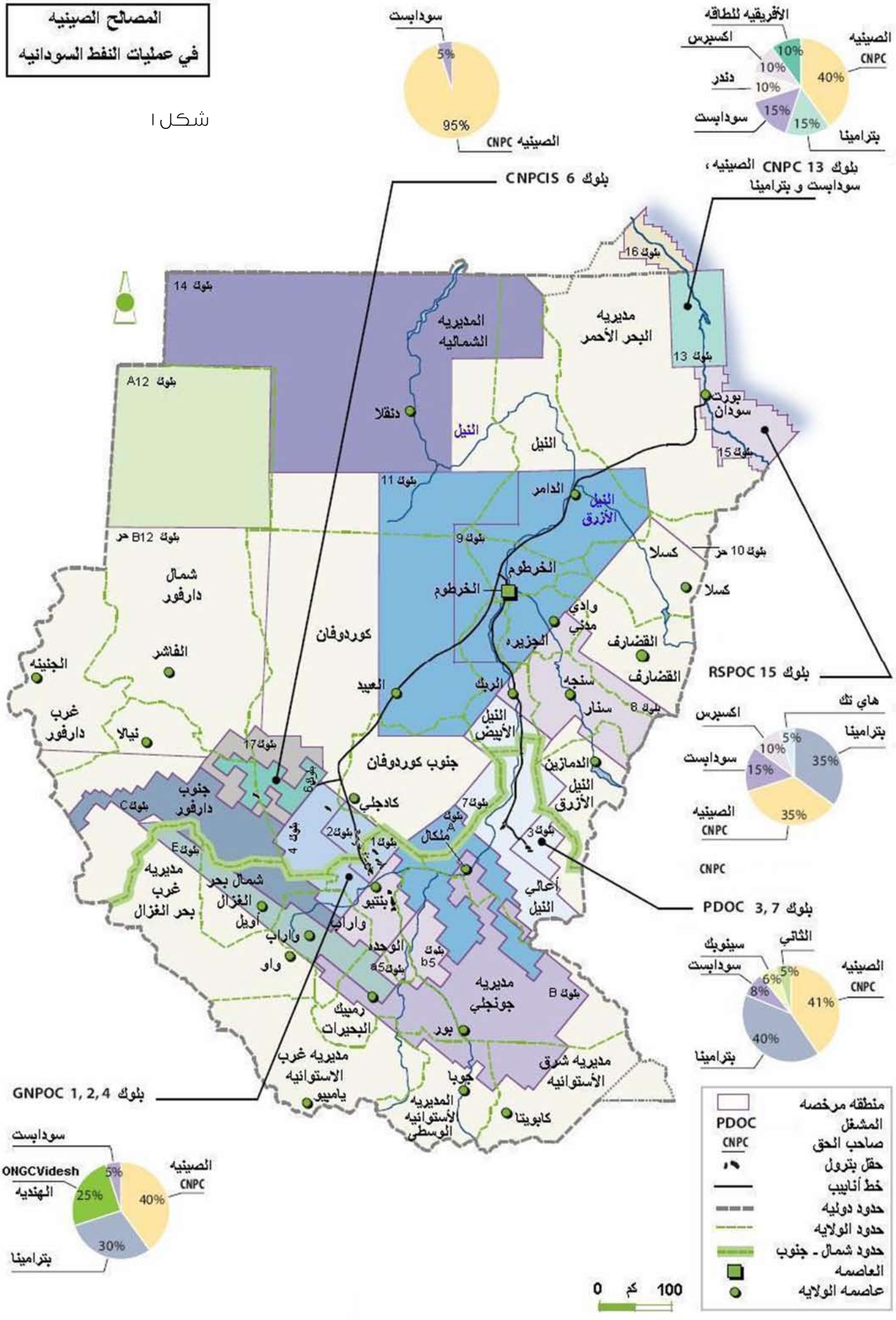

استهدفت إستراتيجية الصين النفطية تحويل السودان إلى مورد نفطي فعّال، واقتضى ذلك بناء البنية التحتية المطلوبة والمساعدة كذلك في عمليتي استكشاف النفط واستخراجه نفسيهما. لقد قامت شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) بمد خط أنبوب نفطي طوله ١٦٠٠ كيلومتر وبسعة ٢٠٠ ألف برميل في اليوم من حقول هجليج (مربع ٢ في ولاية كردفان الجنوبية)، التي كانت ذات بنية تحتية فقيرة جداً، وهي بذلك العمل تكون قد ربطت فعلياً الإنتاج المحلي بالسوق العالمية. وقد انتهى الصينيون من بناء مصفاة الخرطوم مع حلول الذكرى العاشرة لانقلاب الجبهة الإسلامية القومية في ٣٠ يونيو/حزيران العام ١٩٩٩ وبدأ التصدير في الشهر التالي على ذلك. وأدخلت في يونيو العام ٢٠٠٦ تطويرات لتوسعة المصفاة، مما ممكن من رفع حجم الطاقة التشغيلية إلى ١٠٠ الف برميل في اليوم[٩]. وطبقاً لمسئول رفيع المستوى في وزارة النفط، فإن مستوى إنتاج النفط بلغ ٥٠٠ ألف برميل في اليوم بحلول يوليو/تموز من العام ٢٠٠٧، و٤٢٥ ألف برميل منها لأغراض التصدير[١٠].

إن نمو قطاع السودان النفطي تضافر تضافراً كبيراً مع أنماط النزاع المسلح في جنوب السودان[١١]، إذ غدت عائدات النفط مصدراً أساسياً للعملة الصعبة لشراء حكومة السودان (GoS) السلاح. فما قبل زيادة عائدات النفط في أواخر التسعينات ومستهل هذا العقد، اشتكت القوات المسلحة السودانية (SAF)، على الدوام، من ضعف الامكانيات المالية والمادية لخوض حرب بشكل فعال ضد جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A). لكن عائدات النفط الحكومية أزدادت بين عامي ١٩٩٩و٢٠٠١ إلى ٨٧٥,٧ في المئة من ١٥,٧ مليار دينار سوداني (٦١ مليون دولار أمريكي) إلى ما يقرب من ١٥٣,٢ مليار دينار (٥٩٦ مليون دولار أمريكي)[١٢]. ولعل نحو ٨٠ في المئة من هذه العائدات القدرية صرفت في شراء الأسلحة وإنتاجها[١٣].

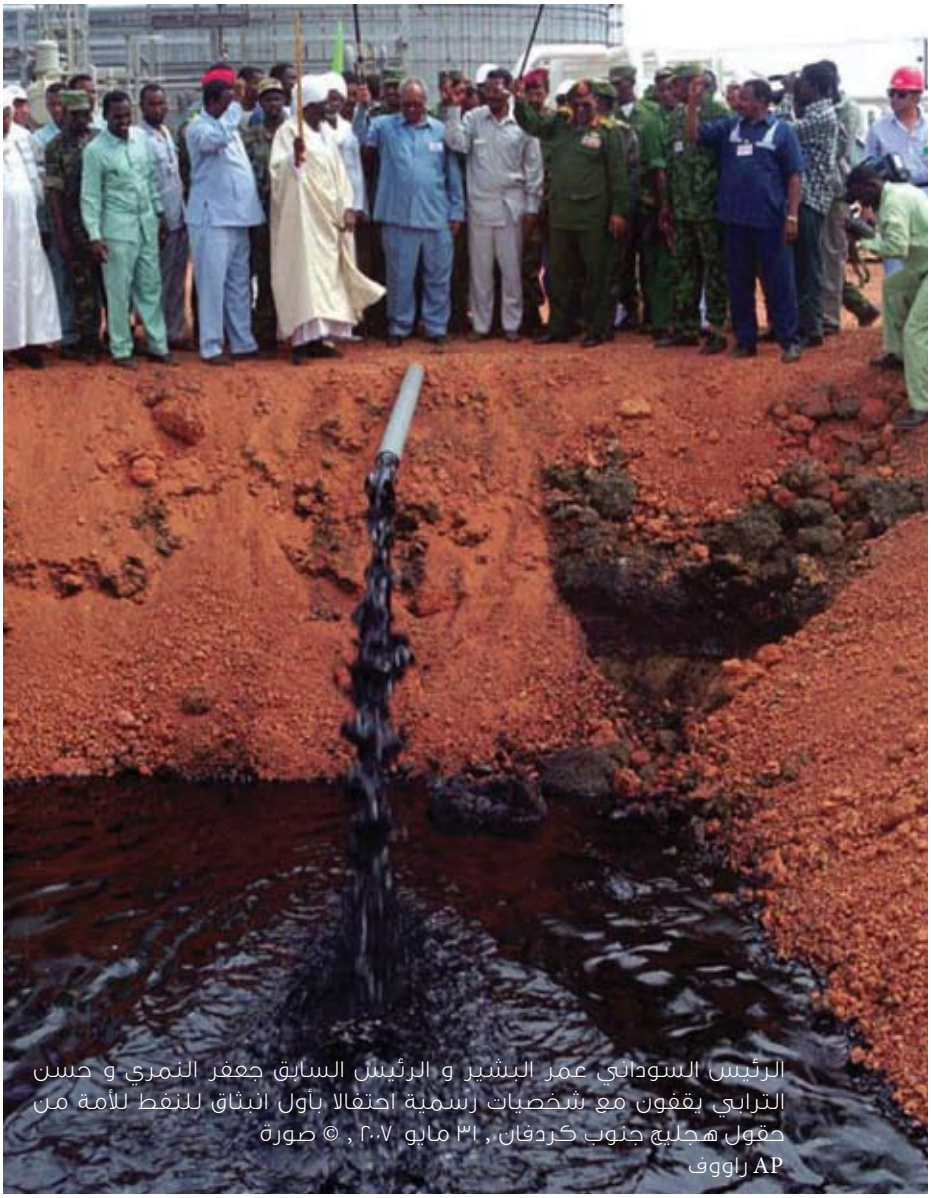

الرئيس السوداني عمر البشير و الرئيس السابق جعفر النمري و حسن الترابي يقفون مع شخصيات رسمية احتفالا بأول انبثاق للنفط للأمة من حقول هجليج جنوب كردفان , ٣١ مايو ٢٠٠٧ , © صورة AP راووف

يحظى النفط بأهمية بالغة في بروتوكول تقاسم الثروة المعقود بين شمال السودان وجنوبه. فاتفاقية السلام الشامل (CPA)، التي وقعت في يناير/كانون الثاني العام ٢٠٠٥، تحمي العقود القائمة من إعادة التفاوض وتمنح حكومة جنوب السودان (GoSS) الحق في ٥٠ في المئة من جميع إيرادات النفط المنتج في الإقاليم الجنوبية النفطية (بعدما تتسلم الولاية المنتجة ٢ في المئة)[١٤]. بيد أن حكومة جنوب السودان (GoSS) أتهمت الخرطوم بالحط من قيمة الإيرادات النفطية والتأخر بالدفع إلى الجنوب ووجود ضعف عام في الشفافية في الشئون المتعلقة بالنفط[١٥]. ولأن الخرطوم مسئولة عن نشر المعلومات عن التنقيب والتكرير وتصدير النفط، فمن الصعب بمكان التحقق من كشوفاتها الشهرية. ولذلك لا يمكن معرفة المدى الذي يجري فيه احترام بنود مقاسمة الثروة.

مبيعات الأسلحة ونقل التكنولوجيا

إن الصين، إضافة إلى مساعدتها الخرطوم في اقتناء الأسلحة من الأسواق العالمية للسلاح بواسطة ما يدره النفط من عائدات، إنما هي، أيضاً، مورد أسلحة رئيسي للسودان وتقوم بمساعدته على تطوير الإنتاج المحلي للأسلحة بتقديم التكنولوجيا والمساعدة التقنية.

إن أول بيع أسلحة صينية معلن إلى السودان مولته إيران أيام حكم الصادق المهدي (١٩٨٦- ١٩٨٩) ثم في العام ١٩٩١ سلمت الصين السودان، وفق عقد مولته إيران يقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، طائرتين مروحيتين و١٠٠ قنبلة قصف من ارتفاع عال زنة كل منها ١٠٠٠ رطل، وكمية ضخمة من الذخيرة. كما تم إرسال فريق صيني، في ذلك الوقت، لتدريب طياريين وملاحي طائرات سودانيين على القصف من ارتفاعات عالية[١٦]. وتواصلت عملية استيراد الطائرات العسكرية من الصين طوال تسعينات القرن الماضي، ومنها طائرات مروحية من طراز شنغهاي Z-٦ المصممة لنقل الجنود العام ١٩٩٦[١٧]، وما لا يقل عن ٦ طائرات مقاتلة من طراز F-٧M Airguard ، قيمة كل واحدة منها ٦٦ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٧[١٨].

تبين قاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة إن قيمة الأسلحة العسكرية والأسلحة الصغيرة المنقولة من الصين إلى السودان تبلغ مليون دولار أمريكي العام ٢٠٠٠، ثم أرتفعت إلى ٢٣ مليون دولار أمريكي العام ٢٠٠٥، وهو آخر عام تتوفر فيه قاعدة بيانات. خلال تلك الفترة، كانت الصين أكبر المصدرين، بحسب التقارير، لهذا النوع من الأسلحة للسودان، وهي بذلك تبز إيران ثاني أكبر مصدر بـ٦,٣ مليون للفترة نفسها.

أما قبل عام ٢٠٠٢، فلم يجر التبليغ رسمياً إلا عن نقل دفعتين صغيرتين في عامي ١٩٩٧و ١٩٩٨، ولعل هذه الفجوة في قاعدة البيانات تعود، جزئياً، إلى ما طرأ من تغير في طرق التبليغ، لكنه من الممكن أن يعود ذلك إلى عدم التبليغ عن هذا النقل عمداً لدوافع سياسية. وبما أن الأواصر الاقتصادية والعسكرية عرفت توسعاً منذ منتصف التسعينات، فمن غير المرجح ألا يكون بيع الأسلحة جزءاً من تدابير تعاونية. مع ذلك، إن قاعدة البيانات المتوفرة تبين بأن مصدر السودان الأساسي من الأسلحة العسكرية والأسلحة الصغيرة، ما قبل العام ٢٠٠٢، كان إيران ثم الصين واليونان. وغدت الصين أكبر بائع للسلاح قبل اندلاع النزاع في دارفور بقليل جداً وظل الأمر كذلك منذ ذلك الحين.

شكل ٢ النقل المبلغ عنه للأسلحة العسكرية وأجزائها، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير العسكرية وذخائرها إلى السودان بين (١٩٩٢ – ٢٠٠٥ بملايين الدولارات الأمريكية) والمصدرون الخمسة الأوائل.

شكل ٢ يبين القيمة النسبية بالدولار الأمريكي للأسلحة العسكرية والأسلحة الصغيرة التي عمل الخمسة المصدرون الأوائل بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥ سنويا على تزويد السودان بها. أما شكل ٣ فيعطي القيمة الإجمالية لعمليات نقل الأسلحة للفترة الكلية للدول المصدرة الخمس الأوائل. ولا بد من التنبيه هنا إلى بعض المحاذير المسوغة. فبالرغم من أن قاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة) أكثر شمولاً وأيسر حصولاً بالنسبة للعموم من قاعدة بيانات مشابهة بخصوص الأسلحة، إلا أنها لا تخلو من نواقص. فقاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة(UN COMTRADE) تعتمد على بيانات الجمارك التي تعلن عنها الحكومات والتي تقتصر عادة على إعطاء القيمة (ولس كميات المواد التي شحنت أو جرى تسلمها)، كما تنزع الدول إلى التقليل من قيمة ما يتم الإعلان عنه من صادرات وواردات. كما أن بعض الدول لا تعلن أبداً عن تصدير أنواع معينة من الأسلحة. ومثلما لوحظ في تقرير السودان العدد ٦، إن أغلبية قاعدة البيانات التجارية، في حالة السودان، تأتي من تقارير الواردات التي تصدرها الحكومة السودانية لأنه لا توجد إلا دول قليلة تعلن عن توريد أسلحة عسكرية وأسلحة صغيرة إلى السودان.

شكل ٣ النقل المبلغ عنه للأسلحة العسكرية وأجزائها، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير العسكرية وذخائرها بالسنوات (١٩٩٢ – ٢٠٠٥ بملايين الدولارات الأمريكية ، من قبل المصدرين الخمسة الأوائل.

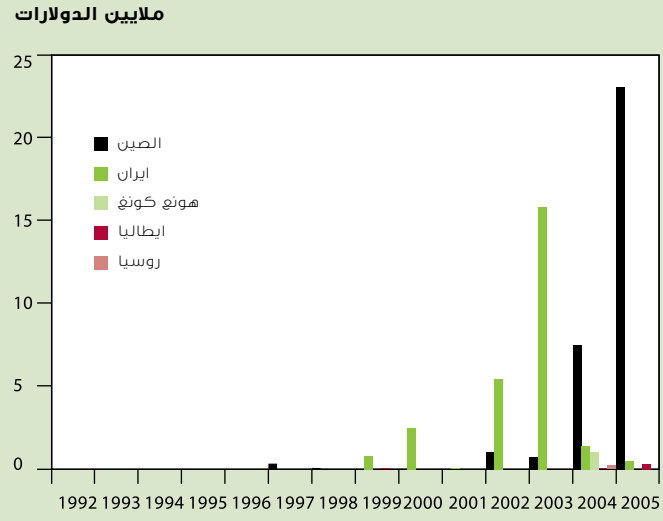

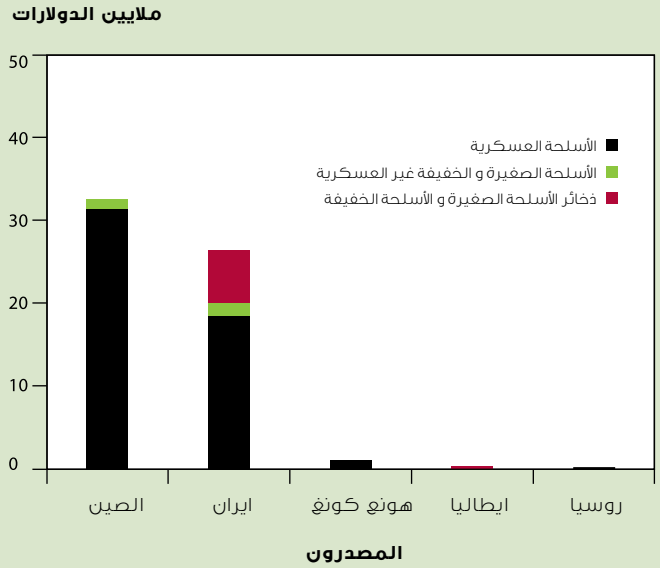

حاشية: أنواع الأسلحة المتضمنة
الأسلحة العسكرية وأجزاؤها: أسلحة نارية عسكرية (٩٣.١٩٠)، الأسلحة العسكرية (٩٣.١٠٠)، أجزاء/كماليات الأسلحة العسكرية (٩٣.٥٩٠ و٩٣.٥٩١) .
الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير العسمكرية: مسدسات دوارة/مسدسات يدوية (٩٣.٢٠٠)، بارودات صيد/رياضة (٩٣.٣٢٠)، نادق رياضة/صيد (٩٣.٣٣٠)، أجزاء/كماليات مسدسات يدوية/مسدسات دوارة (٩٣.٥١٠)، سبطانات البارودات (٩٣.٥٢١)، أجزاء/كماليات البارودات/البنادق (٩٣.٥٢٩).
ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: خراطيش البارودات (٩٣.٦٢١)، وذخائر الأسلحة الصعيرة (٩٣.٦٣٠)، ؟؟؟؟
المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (٢٠٠٧)، مارش وجاكسون (٢٠٠٧)، مراسلة إلكترونية من حكومة السودان ١ مارس/أذار ٢٠٠٦: مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦، ص٦٦، إطار ٣,١)

هنالك دلائل، أيضاً، تشير إلى شروع السودان في استيراد كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW) من الصين خلال الفترة نفسها، إذ تم اكتشاف صناديق أسلحة في القواعد السابقة لحكومة السودان في جنوب السودان العام ١٩٩٧، منها أعداد ضخمة من أسلحة وذخيرة صينية حديثة نسبياً[١٩]. كما تمّ الاستيلاء، مثلما يُزعم، على معدات ثقيلة، من ضمنها مدفعية ودبابات يرجح أنها صينية المنشأ[٢٠]، وألغام برية مضادة للأفراد وألغام برية مضادة للدبابات ومدافع مضادة للطائرات وعتاد[٢١]. وفي منطقة يي (Yei) بولاية الاستوائية الوسطى وحدها تم انتشال ٨ مدافع هاوتزر مقطورة من عيار ١٢٢ مم معطوبة و٥ دبابات من طراز تي – ٥٩ ومدفع عيار ٣٧ مم مضاد للطائرات، وكل هذه الأسلحة صينية المنشأ[٢٢]. وتبين قاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة (UN COMTRADE) ومصادر قاعدة بيانات عامة أخرى، دلائل على تزايد مبيعات السلاح من الصين ابتداءً من ٢٠٠٢ (أنظر إطار ١).

فزيادةً على تصدير الأسلحة إلى السودان، قام الصينيون بالمساعدة على تطوير صناعة الأسلحة للحكومة السودانية. ففي مطلع العام ١٩٩٩ أشار زعيم الجبهة الإسلامية القومية حسن الترابي إلى أن السودان كان يبني مصانع باعتبار ذلك جزءاً من خطط «تصنيع دبابات وصواريخ»[٢٣].

وطبقاً للجنرال محمد عثمان ياسين، فإن الخرطوم كانت حينها تقوم بصناعة الذخائر والهاونات والدبابات وناقلات الأفراد المصفحة وستبلغ اكتفاءها الذاتي من إنتاج الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة محلياً بحلول نهاية ٢٠٠٠[٢٤]. ولم يجر التحقق من هذا التباهي. وأشار تقرير لـ HSBA صدر مؤخراً إلى أن الباحثين المستقلين لم يحددوا بعد إيجابياً وجود أسلحة صغيرة سودانية الصنع في الميدان[٢٥].

وعلى نحو شبيه بذلك، فإنه لا تعرف تحديداً طبيعة ولا حجم المساعدة التقنية الصينية في إنتاج الأسلحة المحلية، لكن الدلائل تفيد بأن الصينيين أشرفوا على عمليات

قام الصينيون بالمساعدة على تطوير صناعة الأسلحة للحكومة السودانية.

تركيب الأسلحة وساعدوا في إنشاء مصانع الأسلحة بالقرب من الخرطوم، وتشمل هذه مركب التصنيع العسكري الكائن في طريق الخرطوم – مدني السريع، وهو يختص، بحسب تقارير، في الأسلحة الخفيفة والبنادق الرشاشة والذخائر. كما دشن الرئيس عمر البشير مركباً صناعياً آخر باسم جياد في أكتوبر/تشرين الأول العام ١٩٩٩. وأعلن بيتر غاديت، وهو قائد عسكري اشترك مع الحكومة في القتال، بأنه رأى « ناقلات عسكرية ودبابات وقاذفات صواريخ وبنادق رشاشة ثقيلة وهي تركب تحت إشراف مهندسين صينيين»[٢٦]. ويفيد تقرير كريستيان أيد (Christian Aid) نفسه الذي ينقل عن بيتر غاديت، بأن «الأسلحة الخفيفة المصادة للدبابات بي جي – ٩ كانت من ضمن الأسلحة المصنوعة في الخرطوم تحت إشراف المهندسين الصينيين». وفي ٧ يناير/كانون الثاني العام ٢٠٠٧، قامت حكومة السودان باستعراض معداتها الثقيلة المصنوعة في المجمع العسكري في الساحة الخضراء في عرض عسكري حضره الرئيس البشير والمسئولون الحكوميون. وأبرز العرض الدبابات المصنوعة على طراز تي -٥٥ ، وهي البشير ١ والزبير ١ والدبابة دقنة١ وأبو فاطمة ١ - وكذلك مركبات المشاة المقاتلة المصفحة البرمائية بحجم ١٦ طناً وناقلة مدفع مدرعة بحجم ١٠ أطنان. كما تم، بحسب تقارير، استعراض أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة مصنعة محلياً[٢٧].

العلاقات الصينية – السودانية اليوم

عسكريا

طفقت العلاقات العسكرية بين الصين والسودان منذ العام ٢٠٠٢ بالتوطد شيئاً فشيئاً. فعلى إثر جولة استطلاعية قام بها رئيس أركان القوات المسلحة السودانية عباس عربي عبدالله إلى بكين في مارس/أذار من ذلك العام، جرى عقد اجتماع عسكري شامل في يونيو/حزيران.، والتقى كل من عبدالله ووزير الدفاع بكري حسن صالح على انفصال بوفد صيني عسكري رفيع المستوى برئاسة دو تايهوان المفوض السياسي لإقليم بكين العسكري[٣٣].

تلك كانت بداية سلسلة اجتماعات على مستوى رفيع في بكين والخرطوم في ديسمبر/كانون الأول العام ٢٠٠٣ وأكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر من العام ٢٠٠٥ وأبريل/نيسان ٢٠٠٧. وحضر هذه الاجتماعات ضباط من أعلى المراتب في القوات المسلحة السودانية واللجنة العسكرية المركزية (CMC) الصينية وجيش التحرير الشعبي الصيني (PLA).

جاءت هذه التطورات في الوقت الذي كانت فيه الخرطوم تسعى إلى سحق انتفاضة دارفور والتفاوض في آن مع جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) لإنهاء الحرب الطويلة الأمد مع الجنوب. وبسبب تعرض السودان لنقد متزايد دولياً وبسبب عجزه المالي، أضحت المساعدة الصينية خلال تلك الفترة على درجة كبيرة من الأهمية. وأفاد وزير الدفاع الوطني الفريق مهندس عبد الرحيم محمد حسين، خلال زيارة وفد صيني من ١٩ قائداً عسكرياً في أكتوبر/تشرين الأول العام ٢٠٠٥، أن كلا من السودان والصين ناقشا «خطة لتطوير وتحسين القوات المسلحة] السودانية[بما يتفق مع مطاليب اتفاقية السلام»[٣٤]. ولم يعرف بعد ما تمخض عنه هذا المقترح، إن تمخض عنه شيء. وفي أبريل/نيسان العام ٢٠٠٧ قام رئيس الاركان المشتركة للقوات المسلحة السودانية حاج أحمد الجيلي بزيارة طويلة إلى الصين تلبية لدعوة رئيس الاركان العامة لجيش التحرير الشعبي الصيني ليانغ قوانغ ليه، وجرى تقديم المزيد من التعهدات لتعزيز أواصر التعاون بين الطرفين[٣٥].

التجارة والاستثمار

إن النمو الاقتصادي لشمال السودان الذي أنعشه النفط تنتفع به، حالياً، نخبة البلد النهرية. إن الاستثمار الصيني بالغ الأهمية وكذلك الأمر مع مستثمرين خاصين من ماليزيا وكوريا ودول شرق أوسطية. فالاستثمار الخارجي المباشر نما في السودان من ١٢٨ دولار أمريكي العام ٢٠٠٠ إلى ٢,٣ مليار العام ٢٠٠٦ [٣٦]، وتعتبر الصين الآن من أهم شركاء شمال السودان التجاريين. فطبقاً لوزارة التجارة الصينية فإن حجم التجارة بين الطرفين زادت من ٢,٥٦ مليار دولار أمريكي العام ٢٠٠٤ إلى ٣,٩١ مليار دولار أمريكي العام ٢٠٠٥ [٣٧]. وساهمت الصين، اعتماداً على بنك السودان، بـ٢٠,٨ في المئة

يحظر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ (٢٠٠٤) على الدول «بيع أو تزويد» دارفور بالأسلحة. ومن الجدير بالملاحظة بأن نقل السلاح من دولة إلى أخرى، من حكومات أجنبية إلى الخرطوم، ليس مشمولا بالمقاطعة، المحظور هو أفعال جلب السلاح إلى اقليم دارفور (ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور). وعليه فمن الصعب جداً البرهنة على وقوع خروقات. جاء في تقرير أصدرته هيئة خبراء مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار ١٥٩١ (٢٠٠٦) أن « أغلفة قذائف جمعت من عدة مواقع في دارفور تفيد بأن معظم العتاد المستعمل حالياً من قبل الأطراف المتصارعة مصنوع أما في السودان أو الصين»[٢٨]. كما عثرت اللجنة على ٢٢٢ ناقلة عسكرية مشتراة من شركة دونك فينغ أوتومابيل للاستيراد والتصدير المحدودة الصينية، والتي شحنت إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالنيابة، كما يبدو، عن وزارة الدفاع[٢٩]. كما تم التعرف إلى أسلحة شركة الصناعات الشمالية الصينية(Norinco)، ومنها قاذفات قنابل QLZ٨٧ من عيار ٣٥ ممم، يحملها مقاتلون من الجبهة المتحدة من أجل التغير الديمقراطي خارج مدينة الجنينة غربي دارفور[٣٠]. لا يبرهن أي من هذه التقارير على أن الصين خرقت أو تقوم بخرق قرار حظر الأسلحة الصادر عن الأمم المتحدة. فمن الممكن أن تكون الصين قد أذنت بتصدير هذه الأسلحة إلى الخرطوم لكن فاعلين حكوميين سودانيين رتبوا نقلها إلى الاقليم حيث يدور النزاع. فطبقاً لتينغ جيانكون من رابطة الحد من التسلح ونزع السلاح الصينية، فإن "الصين تطبق بدقة المواثيق والقوانين الدولية المتعلقة بنقل المعدات العسكرية الثقيلة والتكنولوجيا"[٣١]. بيد أن الصين أدركت بأنه يقع عليها مسئولية منع وصول أسلحتها إلى دارفور. وقال المبعوث الصيني الخاص للسودان ليو غوي جين « سنقوم بأفضل ما في وسعنا للحيلولة دون أن تجد الأسلحة طريقها إلى الأيدي غير الصحيحة ومن ارتكاب الأشياء الخطأ بها»، وأنكر في الوقت ذاته بأن الصين مصدراً أساسياً للأسلحة العسكرية للسودان[٣٢].

من مجموع الواردات وبلغت حصتها ٧٥ في المئة من صادرات السودان للعام ٢٠٠٦ [٣٨]. وتواصل المصالح النفطية والطاقة هيمنتها على صفحة الأعمال التجارية للصين في السودان. وعلى ما يبدو، فإن كمية النفط التي تستوردها الصين من السودان، رغم اختلاف الاحصاءات، باتت تتناقص من ٦,٤ مليون طن العام ٢٠٠٢ إلى ٤,٨ مليون طن العام ٢٠٠٦. هذا يمثّل أكثر من نصف مجموع الانتاج الكلي للشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) بقليل العام ٢٠٠٦ (مع اليابان التي تبدو أنها «الزبون الأكبر» للأمة)[٣٩]. كما إن نسبة النفط السوداني الذي تستورده الصين مقارنة بوارداتها النفطية الاجمالية شرعت تتناقص من ٤,٧ في المئة العام ٢٠٠٤ إلى ٣,٣ في المئة العام ٢٠٠٦.

ما خلا النفط، عملت الصين على التنويع فدخلت قطاعي التعدين والبناء في شمال السودان

وفي ما خلا النفط، ثمة تنوع صيني في قطاعي التعدين والبناء في شمال السودان، فالمشاركة الصينية في مشاريع الطاقة بارزة، منها المشاركة في الأعمال الجارية في وحدة الجيلي للكهرباء ومشروع سد مروي (الحمداب) المثير للجدل الواقع عند الشلال الرابع على نهر النيل[٤٠]. هنالك، إذن، دلائل تفيد بتوسع الاستثمار حتى بعد ما رفع اسم السودان من لائحة الدول التي يجري، عادة، تشجيع الأعمال التجارية الصينية للاستثمار فيها عبر حوافز خاصة تقدمها بكين[٤١]. ومن المرتقب أن تنشئ شركتان صينيتان خط سكة حديدية بكلفة ١,١٥ مليار دولار أمريكي يربط بورتسودان بالخرطوم. لكن بالرغم من نمو الروابط الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن السودان ما فتئ لا يشكل إلا حجما صغيراً جداً في حجم تجارة الصين واستثمارها الخارجيين (٠,٢ في المئة و٠,٦ في المئة على التوالي).

العلاقات السياسية

ترتسم العلاقات التجارية الصينية – السودانية داخل إطار مؤسس من العلاقات السياسية الجيدة، ومنها الأواصر المعقودة على مستوى عال بين الشخصيات الاساسية من النخبة السياسية الحاكمة ورجال الأعمال السودانيين وقادة الصين السياسيين ومديري المؤسسات. وقد وقع حزب المؤتمر القومي الحاكم في السودان اتفاقية تعاون رسمية مع الحزب الشيوعي الصيني العام ٢٠٠٣. [٤٢]

ولما حل الرئيس الصيني هو على الخرطوم في فبراير/شباط العام ٢٠٠٧ زار مصفاة الخرطوم النفطية والتقى بموظفي السفارة الصينية والعاملين في الشركات الصينية وممثلي الصين في قوة حفظ سلام بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS). وكانت الحكومة الصينية قد ساهمت، قبل هذه الزيارة، بتقديم دعم رمزي جدا على إثر اتفاقية السلام الشامل (CPA)، لكن الرئيس هو أعلن عن حزمة منها قرض من غير فوائد قيمته ١٠٠ مليون يوان صيني (أقل من ١٣ مليون دولار أمريكي بقليل) لتشييد قصر رئاسي جديد والغاء ديون مقدارها ٧٠ مليون دولار أمريكي.

كما التقى الرئيس خلال الزيارة نفسها بسلفا كير ميارديت رئيس حكومة جنوب السودان (GoSS)[٤٣]. وسيلفا، الذي كان حينها نائب رئيس جنوب السودان، كان تزعم وفداً من الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) إلى بكين في مارس/أذار العام ٢٠٠٥. لقد مكن توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA) في يناير/كانون الثاني العام ٢٠٠٥ الصين من التعامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) باعتبارها جزءاً من حكومة الوحدة الوطنية (GNU). وفي يوليو/تموز العام ٢٠٠٧ قام سيلفا بزيارة ذات طابع أكثر رسمية، حيث التقى الرئيس هو مرة أخرى، ودعا إلى المزيد من الاستثمار الصيني في جنوب السودان على خلفية الدخول المحدود للأعمال التجارية الصينية إلى جوبا. لكن علاقة الصين السياسية ما لبثت محصورة حتى يومنا هذا بشمال السودان وحزب المؤتمر القومي وإن بدت تتكيف مع الواقع السياسي الجديد في جنوب السودان، ومن ضمن ذلك افق إمكانية انفصال جنوبي العام ٢٠١١. وتبدو حكومة جنوب السودان (GoSS)، بدورها، أكثر استعداداً للتعامل مع الصين.

دارفور

عملت دارفور على «تدويل» علاقات الصين مع السودان إلى درجة غير معهودة. ومن نتائج هذا التدويل تغير الموقف الصيني بشأن دارفور، تدريجياً، من دور المتفرج إلى دور أكثر فعالاً.

دارفور عملت على «تدويل» علاقات الصين مع السودان إلى درجة غير معهودة

إن موقف دبلوماسية الحكومة الصينية أرتكز تاريخياً على دعمه لسيادة السودان، وتفضيله عملية وساطة أما سودانية أو عبر الاتحاد الافريقي أو اقليمية ومعارضة المقاطعة - ولا سيما النفط. من الواضح أن الصين سعت لحماية استثماراتها في السودان ولا تخفي قلقها من نوايا الولايات المتحدة في السودان. إن الصين باصرارها الثابت على سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل (أو تدخل تقبل به الخرطوم)، إنما تضع نفسها في مواجهة مع مواد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ومعايير الأمم المتحدة الناشئة بشأن التدخل الإنساني. وإذ ترد على هذه الانتقادات فإنها تقول أنها تتبع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الصين هددت باستخدام حق الفيتو للحؤول دون فرض مجلس الأمن عقوبات على الخرطوم بسبب النزاع في دارفور، إلا أنها لم تقدم على ذلك، فاستراتيجيتها ركزت، بدلا من ذلك، على تخفيف حدة لغة القرارات والامتناع عن التصويت في الغالب. فقد امتنعت عن التصويت ثماني مرات على ٢٢ قراراً من قرارات مجلس الأمن بخصوص السودان ودارفور منذ العام ٢٠٠١ (روسيا تأتي بمرتبة تالية لها بستة امتناعات). وعرضت الحكومة الصينية في الوقت نفسه معونة متواضعة إلى دارفور منها هبة بـ٣,٥ دولار أمريكي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (AMIS) في يونيو/حزيران العام ٢٠٠٦. ومقارنة بذلك، فقد قدّر مسئولو الأمم المتحدة الميزانية السنوية للقوات المختلطة والتي تعرف باسم يوناميد (UNAMID) الجديدة، بنحو ملياري دولار أمريكي[٤٤].

تستعد القوات الصينية لحفظ السلام للالتحاق ببعثة الأمم المتحدة في السودان , ١٦ يناير ٢٠٠٧ © صورة EyePress / AP

لقد تبدل الموقف الصيني إزاء دارفور منذ العام ٢٠٠٦ وبات أكثر براغماتية. وتجلى ذلك خلال النقاش الخاص بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ الذي اقترح توسيع تفويض بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) ليشمل دارفور. فهذه هي المرة الأولى التي حضت فيها الصين الخرطوم علنياً على السماح لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدخول دارفور[٤٥] ودعت لإيجاد «حل سياسي شامل» للأزمة[٤٦]. مع ذلك، فإن الصياغة النهائية للقرار، الذي اشترط موافقة الخرطوم على نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) إلى دارفور، وشت بمواصلة حماية الصين للسيادة السودانية. وفي النهاية، فإن حق الرفض أباح للخرطوم تأخير نشر قوات حفظ السلام بأكثر من سبعة أشهر.

وعلى الرغم من الشكوك التي أحاطت بموقف الصين من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦، إلا أنها دأبت على طرح نفسها منذ ذلك الحين بكونها تلعب «دوراً إيجابياً» في دارفور[٤٧] – وهي سمة بدأت دول أخرى ومعلقون بقبولها. لقد عبرت الصين عن دعمها لاتفاق دارفور للسلام الموقع في مايو/أيار ٢٠٠٦. وعمل وانغ غوانغيا، المبعوث الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة خلف الكواليس للمساعدة في عقد صفقة بشأن "خطة أنان" في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ في أديس أبابا، والتي دعت إلى توسيع عمليات حفظ السلام إلى دارفور. وقد وصف أندرو ناتسيوس، المبعوث الرئاسي الأميركي لدى السودان ذلك، فيما بعد ، بأنه « دور حيوي وبنّاء»[٤٨].

وكانت زيارة الدولة التي قام بها الرئيس هو في فبراير/شباط ٢٠٠٧ تجسيداً آخر على التزام الصين رسمياً بايجاد حل للنزاع في دارفور. فبعد اجتماعه مع الرئيس البشير، أصدرت الحكومة الصينية بياناً يدعو لـ»وقف إطلاق نار شامل» والتعجيل بـ»عملية المفاوضات السياسية» مع المتمردين الذين لم يوقعوا على اتفاق أبوجا، كما أعلنت عن تقديم مساعدة إنسانية بقيمة ٤٠ مليون يوان صيني (أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي بقليل) «لمساعدة سكان دارفور في تحسين ظروفهم الحياتية»[٤٩].

وتكررت هذه الرسائل، بل عززها المسئول الصيني الرفيع المستوى تشاي جون خلال جولته في السودان في أبريل/نيسان ٢٠٠٧، ومن ضمنها جولات مهمة رمزية الطابع

إلى حاضرتي الفاشر ونيالا. وواصل دعوته للخرطوم بأن تكون «مرنة» وعارض فرض عقوبات – وهو بذلك يسترضي نقد الأسرة الدولية ويواصل دعمه للحكومة السودانية في آن واحد. كما التزمت الصين بإرسال فريق مكون من ٢٧٥ مهندساً عسكرياً إلى دارفور باعتبار ذلك جزءاً من المرحلة الثانية من «خطة أنان»، وشددت على الحاجة لمواصلة الحل السلمي للأزمة من خلال عملية التفاوض السياسي والتعاون مع «المجتمع الدولي لضمان سلام واستقرار اقليم دارفور في أقرب وقت»[٥٠].

وسواء كانت هذه الرسائل وحدها مسئولة عن تغيير الخرطوم لموقفها السابق المعارض لقرار مجلس الأمن ١٧٠٦ أم لا، غير إن الحكومة وافقت أخيراً على «حزمة الدعم الثقيل» لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في اقليم دارفور. وأنتهت مناقشات مجلس الأمن اللاحقة في يوليو/تموز ٢٠٠٧ لقرار مجلس الأمن ١٧٦٩، والذي أدى إلى تشكيل قوة مشتركة (يوناميد) قوامها ٢٠ ألف جندي سيتم نشرها في الاقليم، عندما تم اسقاط لغة التهديد بفرض عقوبات[٥١].

ورغم التخفيف الكبير من حدة لغة القرار، فإن النص النهائي يطالب بوقف القصف الجوي وحظر طلاء الطائرات تمويهاً لتشبه طائرات الأمم المتحدة. كما يجيز استخدام القوة أو اتخاذ «الإجراءات الضرورية» لحماية المدنيين وعاملي الإغاثة وطاقم الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما يخول القوات المختلطة الحق في «الحؤول» دون وقوع هجوم مسلح بما في ذلك الهجوم على القوات الموالية للحكومة السودانية، على أن يجري تعبئة هذه القوة سريعاً بموعد اقصاه نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٥٢. صوتت الصين لصالح هذا القرار وتم إقراره بالاجماع.

رغم هذه التطورات، تابعت الصين سياستها المعلنة رسمياً بحماية السيادة السودانية، وما اعتراض الصين، ومعها روسيا، على تقرير تقوم به لجنة حقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة، إلا أحد التجليات الأخيرة على هذا الموقف[٥٣]. مع ذلك فإن الحديث عن «ثورة هادئة» في مواقف الصين تجاه عدم التدخل يتنامى [٥٤]. وقد ساهم قبول الصين التدريجي بدورها باعتبارها قوة عالمية وتطويرها لتطلعات اقتصادية ودبلوماسية بعيدة المدى في هذا التغير الحاصل.

ومن المرجح أن يكون للضغوط المتواصلة والتركيز الإعلامي السلبي على سجل حقوق الإنسان في الصين وعدم التفاعل الإيجابي في قضية دارفور، كل هذا لعب دوراً في التطورات الأخيرة. فمما لا شك فيه إن الحملة العالمية التي لوحت بشبح مقاطعة الالعاب الأولمبية في٢٠٠٨ المقرر عقدها في بكين قد أغضبت الدبلوماسيين. وبما إن الصين تسعى على نحو متزايد إلى أن ينظر إليها باعتبارها «قوة مسئولة» في الشئون العالمية، فقد رأت، كما يبدو، في موقفها حيال دارفور ما يجلب لها الضرر ولذا فهي تحتاج أن تلعب دوراً أكثر فعالية.

إن مساعي الصين الدبلوماسية في شأن دارفور ما برحت تتنامى والأدلة توحي بأنها ستؤدي إلى انخراط متزايد، ففي مايو/أيار ٢٠٠٧ تم تعيين ليو غوي جين الممثل الصيني الخاص بالقضايا الافريقية وكلف بمهمة تسهيل وضع حل سياسي لأزمة دارفور[٥٥].

خلاصة

الصين حليف اقتصادي وسياسي للسودان منذ ان عرفت علاقتهما نمواً ابتداء من منتصف تسعينات القرن الماضي. فقد ساهم استثمار بكين البالغ الأهمية في بناء صناعة النفط السوداني وتوسيعها. وأمدت الصين الخرطوم وما برحت تمدها بالوسائل المالية والعسكرية لمواصلة حملتها الوحشية لقمع التمرد الدافوري.

فحتى وقت قريب عملت الصين على إعاقة فرض إجراء تأديبي عالمي وكذلك أعاقت الأعمال الإنسانية باسم حماية سيادة السودان. ورغم وجود دلائل توحي بأن الصين شرعت تبتعد عن دعمها المطلق للخرطوم، إلا إنها ما أنفكت تقوم بتمتين أواصرها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ولذلك وجدت الصين نفسها مؤخراً في موقع محرج، فمن جهة تريد أن تبدو أنها تقف مع المجتمع الدولي في الموقف إزاء دارفور وتسعى من جهة أخرى إلى حماية مصالحها الاقتصادية الواسعة – وهي مُعضلة استفحلت نتيجة الضغوط المتفاقمة والتركيز الإعلامي على الصين لضعف انخراطها إيجابيا.

هذه العوامل دفعت الصين، كما يبدو، إلى إعادة تقييم أدوارها ومسئولياتها واتخاذ موقف أكثر براغماتية في التوسط بين الخرطوم والمجتمع الدولي. والصين اليوم تبدو أكثر عزماً منها في أي وقت مضى على المساهمة في المساعي للتعامل مع النزاع في دارفور رغم أنها ما لبثت تفضل حلولاً لا تلفت الانظار إليها ولا تعرض مواردها للخطر. وإذا إخذنا ما تتمتع به الصين من نفوذ لا يرقى إليه الشك في السودان، فإن إشراكها أكثر قد يفتح سبيلاً واعداً أمام المجتمع الدولي في مساعيه لإحلال السلام والأمن في دارفور.

الحواشي

أعد دانيال لارج هذا العدد من تقرير السودان، وهو يدرس الدكتوراه في قسم السياسة والدراسات الدولية بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS) التابعة لجامعة لندن.

١ أنظر كوبر (٢٠٠٧)

٢ ما لبث مدى حجم نقل الأسلحة الصينية غير واضح، فالصين لا تبلغ سجل الأمم المتحدة لنقل الأسلحة التقليدية بمبيعاتها من السلاح، كما أن هنالك مشاكل شفافية جدية تتعلق بقاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة (COMTRADE) الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. أنظر إطار ١.

٤ أنظر معهد استوكهولم لأبحاث السلام

٥ الدولي (سيبري SIPIR) ١٩٧٣.

أنظر جاكبسون وداوجنغ (٢٠٠٦) ص ٦٦.

دعم الخرطوم للعراق خلال حرب الخليج الأولى ، ارتباطها بإيران، دورها في محاولة اغتيال الرئيس المصري مبارك في يونيو (حزيران) ١٩٩٥ بأديس ابابا،

٦ وأيواؤها أسامية بن لادن، كل هذه

٧ العوامل دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة ضغوطها.

أنظر فاينس (٢٠٠٧)

المساهمون الآخرون في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) هي بتروناس الماليزية (٣٠ في المائة)

٨ وشركتا ONGC للغاز والبترول المحدودة وفاديش الهنديتان (٢٥ في المائة) وشركة البترول التابعة

٩ المملوكة للدولة السودانية سودابت

١٠ (٥ في المائة).

١١ لبتروناس حصة ٤٠ في المائة في من بيتروداد، ولسودابت ٨ في المائة، ولمؤسسة آل ثاني الإماراتية ٥ في

١٢ المائة.

١٣ أنظر رويترز (٢٠٠٦a).

أنظر رويترز (٢٠٠٧b).

للاطلاع على مزيد من المعلومات أنظر منظمة هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٣)

١٤ والائتلاف من أجل العدالة العالمية (٢٠٠٦).

أنظر غاغنون ورايل (٢٠٠١) ص ٣٥.

أنظر غوودمان (٢٠٠٤). لام أكول المسؤول السابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) هو مصدر النسبة ٨٠

١٥ في المائة.

١٦ أنظر المادة ٥ من بروتوكول تقاسم

١٧ الثروة في اتفاقية السلام الشامل

١٨ (CPA) على العنوان الإلكتروني: www.c-r.org/our-work/accord/sudan/key-text-cpa-wealth.php

أنظر صحيفة «سودان تريبيون» (٢٠٠٦).

أنظر «سودان آبديت» (٢٠٠٦).

منظمة العفو الدولية (٢٠٠٦).

شيتشور (٢٠٠٥).

١٩ أنظر منظمة هيومن رايتس ووتش (١٩٩٨).

٢٠ ما كان المحققون داثماً على ثقة من مصدر معدات معينة، إذ لاحظ الباحثون، في بعض الحالات، بأن منشأ الأسلحة الثقيلة بعينها قد يكون من الصين أو من عدة دول أخرى. لكن لا يوجد شك بمصدر دبابات تي – ٥٩ وبنادق عديمة الارتداد نوع ٧٥ والألغام البرية المضادة للأفراد نوع ٦٩ والألغام البرية المضادة للدبابات نوع ٧٢. أنظر منظمة هيومن رايتس ووتش (١٩٩٨) ص ١٨.

٢١ من بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفية المصنعة صينياً والتي تمّ انتشالها: بنادق رشاشة عيار ١٢,٧ مم طراز W-٧٧، بنادق رشاشة عيار ١٢,٧ مم طراز ٥٤، مدافع أتوماتيكية مضادة للطائرات عيار ٣٧مم طراز ٥٥-١. من الذخيرة الصينية التي تم اكتشافها: ذخيرة عيار ٧,٦٢ مم للبنادق الهجومية من نوع ٥٦ (AKM/٤٧-AK)، ذخيرة عيار ٧,٦٢ مم للبنادق الرشاشة الخفيفة طراز ٥٣، ذخيرة بنادق رشاشة عيار ١٢,٧ مم طراز ٥٤، قذائف شديدة الانفجار عيار ٣٧ مم من طراز HE-T للمدافع المضادة للطائرات طراز ٥٥، قذائف هاون HE عيار ٦٠، راجمات HEAT عيار ٨٢ مم طراز ٦٥، طلقات نارية عيار ٨٥ مم لمدافع الميدان طراز ٥٦، صواريخ HE عيار ١٠٧ نوع ٦٣، قذائف هاون HE عيار ١٢٠ نوع ٥٥، راجمات HE عيار ١٢٢، وراجمات HE D-٣٠ عيار ١٢٢. أنظر منظمة هيومن رايتس ووتش (١٩٩٨) ص ١٨- ١٩.

٢٢ أنظر منظمة هيومن رايتس ووتش (١٩٩٨) ص ١٨- ١٩.

٢٣ أنظر وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) ١٩٩٩.

٢٤ أنظر وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) ٢٠٠٠.

أنظر بيفان (٢٠٠٧).

٢٥ كريستيان أيد (٢٠٠١) ص ١٩.

٢٦ نسخ من نشرة إعلانية وزعت في هذا

٢٧ الاستعراض العسكري،وحصلت عليها منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، حددت منتج هذه الأسلحة الثقيلة مجمع الشهيد إبراهيم شمس الدين للصناعات الثقيلة.

مجلس الأمن (٢٠٠٦) فقرة ١٢٥ ص ٣٧.

٢٨ مجلس الأمن (٢٠٠٦) فقرة ١٢٦ ص ٣٧.

٢٩ انظر تقرير منظمة العفو الدولية

٣٠ (٢٠٠٦)، ص١٢، جريدة الصين اليومية (٢٠٠٦)، وبيكين ريفيو (٢٠٠٦) ص١٩.

الصين اليومية (٢٠٠٦).

٣١ وكالة أسوشيتد برس AP (٢٠٠٧b).

٣٢ وكالة انباء شينخوا الصينية (٢٠٠٢).

٣٣ وكالة السودان للانباء (سونا) ٢٠٠٥.

٣٤ وكالة انباء شينخوا الصينية (٢٠٠٧c).

٣٥ ٣٦ أنظر غيتلمان (٢٠٠٦).

٣٧ حصل على قاعدة البيانات من موقع وزارة التجارة الصينية، http://english.mofcom.gov.cn/

٣٨ البنك المركزي السوداني (٢٠٠٦)

٣٩ أنظر كروبير ودونوفان (٢٠٠٧).

٤٠ كسب المقاولون الصينيون عطاء عقد بتقديم ٦٥٠ مليون دولار أمريكي. لقد مول المشروع الذي يكلف ١,٥ مليار دولار أمريكي صناديق اقليمية وفطرية عربية وتنفذه مضاربة مشتركة أشتركت فيها جهازا مصادر المياه والقوة الكهرومائية الهندسية الوطنية الصينية والهندسة المائية الصينية.

٤١ أنظر ميكرغريغور (٢٠٠٧).

٤٢ أنظر جريدة الشعب اليومية (٢٠٠٣).

٤٣ وكالة انباء شينخوا الصينية (٢٠٠٧a).

٤٤ مركز أنباء الأمم المتحدة (٢٠٠٧).

٤٥ أنظر رويترز (٢٠٠٦b).

٤٦ وكالة انباء شينخوا الصينية (٢٠٠٧b).

٤٧ وكالة انباء شينخوا الصينية (٢٠٠٦a).

٤٨ ناتسيوس (٢٠٠٧).

٤٩ وكالة انباء شينخوا الصينية (٢٠٠٧b). خطة العمل للسودان ٢٠٠٧ (الأمم المتحدة وشركاؤها) تقدر بأن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تحتاج أكثر من ٦٢٥ مليون لتغطية الاحتياجات الإنسانية في دارفور لهذه السنة الشمسية.

٥٠ الناطق باسم وزارة الخارجية السيد Jiang Yu، مؤتمر صحفي يوم ٨ مايو ٢٠٠٧، متوفر على: http://www.fmprc.gov.cn/eng/xwfw/s٢٥١٠htm.t٣١٧٤٢٠.

٥١ تقييد آخر للقرار إضعاف تفويض قوات حفظ السلام في ما يتعلق بالأسلحة في دارفور خرقاً للعقوبات المفروضة على الإقليم (قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ لسنة ٢٠٠٤). ففي حين إن الصياغات السابقة للنص تخول القوة حق مصادرة سلاح كهذا والتخلص منه، فإن الصيغة النهائية للقرار تسمح للقوة بحق «رصد» هذه الأسلحة.

٥٢ أنظر قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

٥٣ أنظر رويترز (٢٠٠٧a).

٥٤ أنظر على سبيل المثال كلاين – أهلبراندت وسمول (٢٠٠٧).

٥٥ وكالة أسوشيتد برس AP (٢٠٠٧a).

ثبت المراجع

AFP (Agence France-Presse). 1999. 'Sudan to manufacture tanks, missiles: assembly speaker.' 30 April.

——. 2000. 'Sudan to achieve self-sufficiency in weapons: spokesman.' 1 July.

AI (Amnesty International). 2006. *People's Republic of China: Sustaining Conflict and Human Rights Abuses*. London: Amnesty International.

AP (Associated Press). 2007a. 'China appoints special envoy to focus on Darfur crisis.' 10 May.

——. 2007b. 'China tries to prevent weapons in Darfur.' 6 July.

Beijing Review . 2006. 'Illegal weapons exports?' 22 June, p. 19.

Bevan, James. 2007. *Small Arms and Ammunition Production in Sudan*. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.

Central Bank of Sudan. 2006. *Annual Report* **2006**. Khartoum: Central Bank of Sudan. <http://www.cbos.gov.sd/english/Periodicals/annual/annual 06.pdf>

China Daily. 2006. 'China is a responsible maker and seller of arms.' 22 June.

Christian Aid. 2001. *The Scorched Earth: Oil and War in Sudan*. London: Christian Aid.

Coalition for International Justice. 2006. *Soil and Oil: Dirty Business in Sudan* . February. <http://www.ecosonline.org/back/pdf_reports/ 2006/reports/Soil_and_Oil_Dirty_Business_in_Sudan.pdf>

Cooper, Helene. 2007. 'Darfur collides with Olympics, and China yields.' *New York Times* . 13 April.

Gagnon, Georgette and John Ryle. 2001. *Investigation into Oil Development, Conflict and Displacement in Western Upper Nile, Sudan* Sudan Inter-Agency Reference Group. June. <http://www.ideationconferences.com/sudanreport 2001/resourcespage.htm

Gettleman, Jeffrey. 2006. 'War in Sudan? Not where the oil wealth flows.' *New York Times* . 24 October.

Goodman, Peter. 2004. 'China invests heavily in Sudan's oil industry.' *Washington Post*. 23 December.

Human Rights Watch. 1998. *Sudan: Global Trade, Local Impact: Arms Transfers to All Sides in the Civil War in Sudan*. New York: Human Rights Watch, August.

——. 2003. *Sudan, Oil, and Human Rights*. New York: Human Rights Watch.

IRIN (Integrated Regional Information Networks). 2006. 'Congo-Brazzaville: China Gives $ 3.5m Budgetary Support to AU Mission in Darfur.' 21 June.

Jakobson, Linda and Zha Daojing. 2006. 'China and the Worldwide Search for Oil Security.' *Asia-Pacific Review* . Vol. 13, No. 2.

Kleine-Ahlbrandt, Stephanie and Andrew Small. 2007. 'China, the unlikely human rights champion.' 14 February. <http://www.policyinnovations.org/ideas/commentary/data/HumanRightsChampion>

Kroeber, Arthur and G. Donovan. 2007. 'Sudan oil: Where Does It Go?' *China Economic Quarterly* . Vol. 11, No. 2.

Marsh, Nicolas and Thomas Jackson. 2007. *Calculations from the NISAT Database on Small Arms Transfers*. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.

McGregor, Richard. 2007. 'Iran, Sudan, Nigeria off China incentive list.' *Financial Times* , 2 March.

Natsios, Andrew. 2007. Statement to the Senate Foreign Relations Committee. 11 April.

People's Daily. 2003. 'Sudanese ruling party general secretary speaking highly of China visit.' 27 September.

Reuters. 2006a. 'Sudan's Khartoum refinery expanded, sees gasoline exports.' 10 July.

——. 2006b. 'China Pushes Sudan to let troops into Darfur.' 15 September.

——. 2007a. 'China, Russia seek to block UN rights report on Darfur.' 17 March.

——. 2007b. 'Sudan exporting 425,000 bpd of crude – official.' 28 July.

Shichor, Yitzhak. 2005. 'China's Outpost in Africa.' *China Brief* . Vol. 5, No. 21.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 1973. *Yearbook 1973: World Arm aments and Disarmament*. Stockholm: Almquist and Wiksell.

Small Arms Survey. 2006. *Small Arms Survey 2006: Unfinished Business*. Oxford: Oxford University Press.

Sudan Tribune. 2006. 'Sudan to adopt new method on sharing of oil revenue.' 28 February. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article 14288>

Sudan Update. 2000. 'Sudan Oil and Conflict Timeline.' <http://www.sudanupdate.org/REPORTS/Oil/ 21oc.html>

SUNA (Sudan News Agency). 2005. 'Sudanese president meets Chinese general; lauds ties with China.' 24 October.

UN Comtrade. 2007. *United Nations Commodity Trade Statistics Database*. Department of Economic and Social Affairs/Statistics Division. Accessed 18 January 2007. <http://unstats.un.org/unsd/comtrade/>

UN News Service. 2007. 'UN "hitting the target" towards deployment of hybrid peace force in Darfur.' 7 August. <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID= 23447&Cr=sudan&Cr1=>

UNSC (UN Security Council). 2006. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph 3 of Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan* . 30 January.

——. 2007. *Resolution 1769*. S/RES/1769. 31 July. <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N 07/445/52/PDF/N 0744552.pdf? OpenElement>

Vines, Alex. 2007. 'China in Africa: A Mixed Blessing?' *Current History* . Vol. 106, No. 700.

Xinhua News Agency. 2002. 'Sudanese defense minister, chief of general staff meet with visiting Chinese military delegation.' 4 June. FBIS translation.

——. 2006a. 'China to continue constructive role in Darfur.' 29 November.

——. 2006b. 'Chinese envoy calls for "comprehensive political solution" to Darfur issue.' 12 December.

——. 2007a. 'Chinese president meets Sudan vice presidents, comments on Darfur.' 2 February.

——. 2007b. 'Chinese, Sudanese presidents discuss bilateral ties, Darfur issue.' 2 February.

——. 2007c. 'Chinese, Sudanese senior military leaders hold talks on closer ties.' 4 April.

تقارير السودان

العدد ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
التهديدات المستمرة:اتساع دائرة انعدام الأمن البشري في ولاية البحيرات بجنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل

العدد ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
الجماعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

ورقات العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا، بقلم جون يونغ

العدد ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧
العنف والإيذاء في جنوب السودان: ولاية البحيرات خلال مرحلة ما بعد «اتفاق السلام الشامل»، بقلم رتشارد غرفيلد

العدد ٣ قادم
الجبهة الشرقية والكفاح ضد التهميش – جون يونغ

العدد ٤ قادم
حدود بالاسم فقط: تهريب السلاح والجماعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان – جوشوا ماركس

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) هو مشروع يمتد على مدار سنتين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، ويشرف عليه برنامج « رصد الأسلحة الصغيرة» الذي يمثل مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف.

وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة واختبارية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن. واضطلع بالتقييم فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل توزع العنف المسلح في الأراضي السودانية ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

الملخصات المتعلقة بمسألة السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل الجماعات المسلحة وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها داخل السودان وإلى خارجه ومعدلات الأذى. وسيعمل المشروع كذلك على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:
www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).

ائتمانات

التصميم والتخطيط: ريتشارد جونز
(rmjones*onetel.com)
رسم الخرائط: جيلي ليف،
MAP grafix

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:
mcevoy*hei.unige.ch.

Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
Avenue Blanc ٤٧
Genève ١٢٠٢
Switzerland
رقم الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +
رقم الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+

زر الموقع www.smallarmssurvey.org
(اضغط على السودان).